

Distr.: General
30 May 2012
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والستون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين
والمشردين، والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة
لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسة مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، يشرفني أن أقدم إليكم
إعلان عشق أباد الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن
اللاجئين في العالم الإسلامي، الذي عُقد في عشق أباد يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة
والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا

الممثلة الدائمة

لجمهورية كازاخستان

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة
إعلان عشق أباد الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي
حول اللاجئين في العالم الإسلامي

- ١ - نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
المجتمعين في عشق أباد، بتركمانستان يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢ في المؤتمر الدولي
الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللاجئين في العالم الإسلامي؛
- ٢ - نُدرك بأن الإسلام قد أرسى، منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً خلت، أسس
منح حق اللجوء، وهو أمر أصبح اليوم راسخاً في العقيدة والتراث والتقاليد الإسلامية؛
- ٣ - نُعرب عن عميق قلقنا إزاء أوضاع اللاجئين في العالم، لا سيما أن معظمهم
تستضيفهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- ٤ - نُشيد بمساهمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في استضافة
اللاجئين فوق أراضيها، وهو ما تؤكد استضافة الدول السبع والخمسين الأعضاء في منظمة
التعاون الإسلامي لزهاء ١٠,٧ ملايين لاجئ، ومن ضمنهم خمسة ملايين لاجئ فلسطيني
(طبقاً لإحصائيات التي أوردتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى (الأونروا)). ونُشيد كذلك باستمرار الدول الأعضاء في منظمة التعاون
الإسلامي في الوفاء بالتزامها الراسخ بتوفير الحماية للاجئين، مع مراعاة قدراتها الوطنية
وقوانينها المحلية؛
- ٥ - نُشير إلى أن معاهدة عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول
الملحق بها لعام ١٩٦٧ يمثلان قيماً مستمرة تتواكب مع القرن الحادي والعشرين. كما نُشير
إلى أهمية احترام المبادئ والقيم التي تتضمنها هاتان الوثيقتان؛
- ٦ - نُدرك الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لمشكلة اللاجئين والحاجة إلى التعامل
مع أسبابها الجذرية، ونحث المجتمع الدولي على بذل الجهود حتى لا تصبح هذه المشكلة
مصدراً من مصادر التوتر؛
- ٧ - نُثمن كرم الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، ونُقر بالتأثير
الأممي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي ينطوي على وجود أعداد هائلة من اللاجئين
على هذه البلدان، ونشير بقلق بالغ إلى تدني مستويات المساعدة الدولية؛

٨ - نُؤكّد على قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلى ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) والمبادرة العربية؛ كما نُؤكّد على أن الأونروا هي الجهة التي تجسد المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. بموجب الولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة، وفي هذا الصدد، نُثمنّ عالياً الدور الهام الذي تقوم به الأونروا للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستجابة لنداءات الوكالة ودعمها إلى أن يتم تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؛

٩ - نذكر بقرار منظمة التعاون الإسلامي رقم: ٣٨/١٠ - س بشأن "عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان"، الذي اعتمده في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، ووثائق المنظمة الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نُعرب عن بالغ قلقنا إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني طُردوا من المناطق المحتلة في إقليم ناغورنو كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان، وإزاء حجم وحِدّة هذه المشاكل الإنسانية. وندعو إلى تمكين اللاجئين الأذربيجانيين ومن طردوا من العودة إلى ديارهم في أمان وشرف وكرامة، ونُؤكّد مجدداً تضامناً الكامل ودعمنا للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان لتحقيق هذا المبتغى. وفي هذا الصدد، نطالب بالتطبيق الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الإسلامي والجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

١٠ - يُساورنا، على الدوام، عميق القلق بأن الكثير جداً من حالات اللجوء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد طال أمدها وأصبحت تستلزم مشاركة مستدامة وعميقة من المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع غيرها من الجهات العاملة في إطار الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، لحل محنة اللاجئين والتوصل إلى حلول مستدامة تتسق مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وندرك، فضلاً عن ذلك، ضرورة مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الحقيقية لحالات اللجوء وفقاً للقانون الدولي، مع احترام سيادة الدول الأعضاء.

١١ - نُؤكّد مجدداً أن العودة الطوعية تظلّ الحل الأفضل لحالات اللاجئين، وندعو دول المنشأ، وبلدان اللجوء، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجتمع الدولي ككل إلى العمل سوية للقيام بكل ما يلزم لتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم. وفي هذا السياق، ندعو إلى التحلي بالإرادة السياسية لمضاعفة الجهود الدولية من أجل تعزيز العودة الطوعية.

١٢ - تُرحَّب بالخطوات والجهود الإيجابية التي بذلتها حكومات بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القيام بواجبها بشأن تعزيز العودة الطوعية بطريقة غير تمييزية لمواطنيها إلى بلدانهم بأمان وكرامة ومدعم بالمساعدة والدعم والأمن لضمان إعادة إدماجهم الدائم. وتُشجَع كذلك بلدان منشأ اللاجئين الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة في هذا الصدد.

١٣ - تُسجَل بقلق بالغ الفجوة الكبيرة القائمة بين احتياجات وأماكن إعادة التوطين على مستوى العالم، والممارسة المتمثلة في اعتماد معايير انتقائية لإعادة التوطين. ونحث بلدان إعادة التوطين على الاستخدام الفعال والمرن وغير التمييزي لهذا الإجراء، كما نحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة عملها بالتنسيق، على نحو وثيق، مع البلدان المستضيفة للاجئين، ورفع التقارير حول أنشطة إعادة التوطين على نحو أكثر انتظاماً وفعالية.

١٤ - ندعو المجتمع الدولي، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى توفير مزيد من الموارد لدعم ومساعدة الدول التي تستضيف اللاجئين، وذلك على نحو يتوافق مع مبدأ التضامن والتعاون الدوليين والمشاركة في تحمل الأعباء. كما نُؤكِّد مجدداً أن الدول التي تواجه تدفق أعداد غفيرة من اللاجئين ينبغي أن تحظى بمساعدة المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ المشاركة العادلة في تحمل الأعباء.

١٥ - نُشيد بالمساهمة القيمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية ذات الصلة التابعة للمنظمة فيما يتعلق باللاجئين، ونتطلع، في هذا الصدد، إلى تعزيز هذه المساهمة وتقديمها في الوقت المناسب.

١٦ - نستذكر قرار منظمة التعاون الإسلامي رقم: ٣٨/١١ - س الذي صدر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، وغيره من وثائق المنظمة ذات الصلة. ونرحب "باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج الدائم وتقديم المساعدة للدول المضيفة"، والتي تمخضت عن المشاورات بين حكومات جمهورية أفغانستان الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية، برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك على النحو الذي وردت به في البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الذي عُقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وندعو إلى التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية من خلال تعزيز التعاون الدولي لدعم العودة الطوعية للاجئين الأفغان بأمان وكرامة، وذلك بهدف حل واحدة من أكبر حالات اللجوء

وأطولها أمداً في العالم. ونشجع على بحث إمكانية وضع مبادرات مماثلة لتعزيز العودة الطوعية للتعامل مع حالات لجوء طويلة الأمد في العالم الإسلامي.

١٧ - نُشيد بالدور الريادي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية. كما نُنوه بموظفي المفوضية وشركائها التنفيذيين لما أبدوه من كفاءة ومهنية وتفان عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي لمواصلة توفير المساعدة اللازمة والدعم المالي لتمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مواصلة النهوض بمسؤولياتها.

١٨ - نُعرب عن عميق شكرنا للدول الأعضاء المضيفة للاجئين رغم إمكاناتها الاقتصادية المحدودة تأكيداً لقيمها الإسلامية السمحة، ونثني على الدول الأعضاء المانحة للمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال اللاجئين، ونشمن في هذا الصدد الجهود الإنسانية والدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لقضايا اللاجئين في العالم كافة والإسلامي خاصة وللمنظمات المعنية بهم. كما نشكر المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عُمان والبنك الإسلامي للتنمية على الدعم المادي لإنجاح هذا المؤتمر.

١٩ - نُعرب عن امتناننا لتركمنستان، حكومة وشعباً، على هذه الاستضافة الكريمة للمؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي حول اللاجئين في العالم الإسلامي، والاستفادة من تجربتها الناجحة في تعاملها مع قضايا اللاجئين وعديمي الجنسية في تركمنستان.

اعتمد في عشق أباد في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢